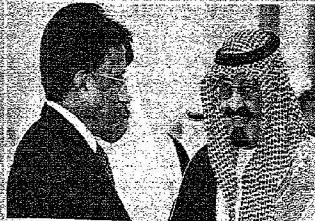


المصدر : عكاظ
التاريخ : 22-01-2006
العدد : 14393
الصفحات : 24
المسلسل : 155



حامد الزويين القطيفي يستقبل بشار



أركان الهندى



الملك ورئيس وزراء مالديفا



ماثو مان سينغ



حامد الزويين القطيفي في زيارة سابقة للصين

شراكة قوية مع أربع دول آسيوية مهمة لخدمة الاقتصاد ووفقا لمتطلبات الانضمام لمنظمة التجارة

لماذا الصين.. والهند.. وماليزيا.. وباكستان؟!!

المصدر :

عكاظ

التاريخ :

22-01-2006

الصفحات :

24

العدد : 14393

المسلسل : 155

■ جولة الملك تنحطى الزيارات البروتوكولية الى بناء علاقات شاملة ذات منطلقات استراتيجية
■ المملكة تؤكد على العمل المشترك لمواجهة الارهاب وتوسيع الاستثمارات المتبادلة على أسس الدولة الاولى بالرعاية
■ العلاقات السعودية، الصينية تقوم على أسس تكاملية بدأت بالصفاء النفطية وتنتج الى التوسع
■ الصين انقلبت على نفسها وتتصرف الآن كقوة جديدة مدركة لاهميتها بعد الخروج من عزلتها القديمة
■ المملكة مصلحة حقيقية في التعامل الموسع مع الفئد ذات الموارد الضخمة وصاحبة الأهمية الاقليمية في المنطقة
■ الزيارة لماليزيا تتيح المزيد من الفرص الحقيقية لتبادل الخبرات والتأسيس لتعاون مستقبلي مختلف الملامح
■ ماليزيا ترغب في تصنيف منتجاتها ضمن معايير الدولة الاولى بالرعاية.. والمملكة لا تمنع في منحها هذه الصفة
■ العلاقات السعودية، الباكستانية نموذج للعلاقات المتميزة القائمة على التوافق التام في الرؤى والتوجهات
■ المرحلة المقبلة ستشهد تنسيقا وتعاوننا اكبر بين المملكة وباكستان وفق آليات جديدة جرى تحضيرها

هاشم عبيد هاشم

بعد ان كانت الصين الشعبية، بالنسبة لنا في الماضي ذات ايدولوجية خاصة تتناقض تناقضا حادا مع طبيعة التكوين الديني لبلد يمثل قبيلة اكثر من (٦٠٠) مليون مسلم ولا يقبل التعامل مع دول المعسكر الشيوعي لاسباب عقديّة بحتة.. فإن الحال الآن تغير لاسباب موضوعية يرد في مقدمتها:

* ان مفاهيم العلاقات الدولية في العقدين الاخيرين قد تغيرت اساسها ومقوماتها وطريقة التعامل معها.. واصبحت عبارة عن شبكة معقدة من المصالح والمواقف والتوجهات الانسانية.

* ان الصين الشعبية نفسها لم تعد هي ذلك المارد الشيوعي الكبير الذي يقدم الایدولوجيا على المصالح الأخرى.. فالتقلت بذلك على نفسها.. واصبحت في بعض مناح فيها اكثر تطرفا باتجاه اقتصاد السوق الحرة.. والمجتمع المفتوح والبلد الذي يتصرف كقوة جديدة بعد ان خرجت من عزلتها وبدأت تمارس دورها كقوة عضوي في مجلس الأمن، لا يمكن تجاهل صوتها على الاطلاق.

* ان سقوط الاتحاد السوفيتي.. وحدث تحولات كبيرة في الفكر الماركسي نفسه لحساب اولويات جديدة.. قد دفع الصين للتحرك بقوة خارج اطار القمم الحديدي الذي عاشته في العهود السابقة ويبلغ الذروة في عهد الرئيس «ماو تسي تونج» معلنة بذلك ثورة حقيقية على ثوابت عقيدته، تقدم فيها السياسي على الایدولوجي والاقتصادي على مختلف الطقوس التي كانت مصدر عزل تام لأكبر دولة يعيش فيها اكثر من ١,٢٠٠ مليار نسمة حياة تحت مستوى خط الفقر

والخلف لتتحول الي بلد يتمرد على كل شيء.. وليصبح في مقدمة الدول التي تتعمق التفكير الليبرالي، ويطبق خططا لا تعرف القيود والتحفظات بل وتنافس دول السوق الأوروبية في دعم البنسبة الاقتصادية واستثمار الطاقات الكامنة واستخراج الثروات على أسس خلاقية.

* ان المملكة العربية السعودية، شأنها في ذلك شأن سائر دول العالم التي راجعت انماط سياساتها وربطتها بالمصالح العليا ليس فقط لشعب المملكة وإنما بالمصالح العليا لسائر دول وشعوب العالم ايضاً.. بدأت تبحث عن تلك الاسواق البكر والفكر الخلاق والارضية الملائمة لاقامة جسور جديدة من العلاقات المتينة والطموحنه معها.. فكانت الصين احدى اهم واكبر هذه الدول.. فلم تتردد لحظة واحدة في التوجه نحوها.. فكانت زيارة وزير الخارجية الامير سعود الفيصل لموسكو.. ومن ثم للصين لأول مرة عام (١٤٠٩هـ) وكننت مع عدد آخر من الزملاء رؤساء التحرير الذين سياركوا في هذه الرحلة.. كفاتحة لتوجه جديد للسياسة الخارجية السعودية نحو دول المعسكر الشرقي.

كما جاءت زيارة سمو ولي العهد الامير عبدالله بن عبدالعزيز.. (آنذاك) للصين عام (١٤١٩هـ-١٩٩٨م) وهي الزيارة التي اسست لقيام علاقات ثنائية محورية.. انطلق معها ومنها مفهوم الشراكة وبناء المصالح على أسس تكاملية. وكانت هذه الزيارة بمثابة تويج لمرحلة من التعاون

الاقتصادي البترولي الضخم، فساهمت في صياغة سياسة جديدة ذات توجه جاد نحو دول الشرق واقامة شبكة متينة من التعاون القائم على أسس جديدة ومختلفة. فالصين تعتبر سوقاً ضخمة لا يستهان بها ليس فقط للنفط السعودي، وإنما لتصنيعه والتوسع في الصناعات التحويلية البديلة ايضاً.. فكانت فكرة التوسع في اقامة العديد من المصافي النفطية برأسمال سعودي صيني مشترك احدى ركائز هذا التوجه، وسوف يتعزز هذه التوجه بالتوسع في التعاون بين البلدين في الصناعات البتروكيماوية ايضاً..

* فإذا اضيف الي ذلك كله.. فنقل الصين كدولة كبرى.. وعضو في مجلس الأمن.. وصاحبة مصالح حقيقية مع دول المنطقة ونحمن في مقدمتها، فإن بناء علاقات ذات طبيعة استراتجية معها يعني الوعي بسائر المتغيرات التي تشهدهما الساحة الدولية والتي تتطلب تلميقا محكما لسياسة الأذرع المفتوحة للجمع، وبالذات لمن تجمعهم معنا مصالح متينة، ويجتاحون إلينا.. ذلك التقدّم الذي تشهده الصين يجعلها أكبر مستهلك للنفط السعودي، كما ان أسواقها الضخمة تجعلنا أكبر مصدر لمنتجاتنا المختلفة انبها بعد النفط ايضاً.

وعندما تكامل المصالح.. بدأ بتوفير الطاقة وتنشيطها للمكبنة الاقتصادية الصينية.. وانتهاء بتوفير فرص واسعة

ولا يبعد الشأن الأمني كثيراً عن الشأن السياسي.. فهناك حالة تماس.. في هذين الجانبين ولا سيما بالنسبة للعلاقات الهندية الباكستانية.

هذا التماس يصل في بعض الأحيان إلى حد التهديد المتبادل عسكرياً.. وكذلك.. ومن يتابع النشاطات الهندية الباكستانية في مجال تطوير القدرات النووية.. يدرك كم تشكل حالة الحذر المتبادل استنزافاً كبيراً للقدرات المادية والطاقات البشرية والخطط والبرامج ربما على حساب خطط برامج التنمية ومحاربة الفقر ورفع مستوى المعيشة في البلدين.. ولا شك أن التسابق في مجال إنتاج أو تصنيع أو تجريب القدرات التسليحية والنووية في البلدين لا يؤثر على اقتصاديهما فحسب ولكنه يؤثر في الوضع الإقليمي برمته ويجعل المنطقة عرضة للتهديد المتكرر، في الوقت الذي قد تؤدي اتفاقات سلام وتفاهم حول تسوية القضايا المشتركة إلى الحد من هذه الأخطار.. وإن كان الأمل هو السعي إلى تلاشيها بالكامل.

ولا شك أن موضوعاً كهذا سوف لن يكون بعيداً عن التناول، فالمملكة تشعر بتقدير البلدين لها.. وتحسن لأن لديها الإمكانيات في هذا السبيل أهدافاً استراتيجية بعيدة يتطلع إلى تحقيقها البلدان في ظل توفر شروط السلام والاستقرار والأمن في المنطقة بشكل عام، وبين البلدين الشقيقتين الجارين بشكل خاص.

فعلى الجانب السياسي فإن المملكة تدرك الأهمية الإقليمية للهند في الوقت الذي تدرك الهند أهمية المملكة كقوة إسلامية واقتصادية وسياسية مؤثرة.. الأمر الذي يؤسس لحاجة حقيقية لمزيد من التعاون والتشاور وتبادل الرأي في شؤون القارة الهندية وكذلك في الشؤون الإسلامية، جنباً إلى جنب التشاور وتبادل الآراء حول القضايا ذات الأبعاد الاستراتيجية ولا سيما المتصل منها بالهند وباكستان.. وهما الشقيقتان الجاران اللذان تحتفظ المملكة بعلاقات وثيقة واستراتيجية معهما بدرجة قد تكون متفاوتة، لكن زيارة الهند ستجعلها على قدم المساواة بهدف تحقيق تأثير أكبر للمملكة في السياسات المتصلة بتعزيز أوجه التعاون بين البلدين الجارين بهدف وتعاون مشترك بينهما وبين المملكة في هذا الجانب.

ويمكن لسياسة المملكة (الرصينة) أن تسهم بدور فاعل في تعميق الروابط وتنظيم أوجه التعاون بين البلدين الشقيقتين الجارين لأن لهما مصلحة كبرى في أن يدخلتا مرحلة جديدة من العمل المشترك بعيداً عن الحساسيات والتوتر الذين تخلفهما مشكلة كشمير المعقدة. وقد تجد المملكة نفسها مطالبة بالمساهمة ببعض الأفكار البناءة لتحسين مستوى التعاون والحوار بينهما والتوصل إلى قواسم مشتركة عظمى لحلول تقرب من تطلعات الشعب الكشميري نفسه.. وتطفيئ الفتيل الملتهب باستمرار بينهما.. ويؤدي إلى انتهاء التصعيد وتذبذب العلاقة وتعريضها في بعض الأحيان لمستويات تقرب من الخطر أو الانقجار. ولا نستبعد أن تحمل الأفكار السعودية المنظمة للعلاقة والرؤية بين البلدين في هذه القضية بوادر حل يرضاه الشعب الكشميري نفسه ويحافظ على حقوق الأطراف الثلاثة بدرجة متوازنة ومقبولة.

للاستثمارات السعودية لديهم، مقابل فتح الأبواب السعودية لاستثمارات هذا المارد الجديد.. فإن مصلحة حقيقية ذات طبيعة استراتيجية تقوم..

وهكذا انطلقت الشراكة مع الصين وكذلك مع سائر دول الشرق في إطار سياسة تنويع الشركاء.. وتعاضد المصالح المتبادلة مع دول العالم. * نحن.. والهند:

أما بالنسبة للهند.. فإن المملكة صاحبة مصلحة حقيقية في التعامل الموسع مع هذه الدولة الضخمة بمواردها الطبيعية.. والبشرية وبطموحاتها الكبيرة.. وتطوير برامجها وخطتها التنموية، ولا سيما في المجالات الصناعية والتكنولوجية بالرغم من ظروفها الاقتصادية المعقدة.

وكما هي الصين.. فإن طموحات الهند لبناء قاعدتها الاقتصادية التصنيعية على اسس متينة، تجعلها بحاجة قصوى إلى البترول السعودي، وفي نفس الوقت فإنها تسعى إلى تعديل ميزانها التجاري معنا، وتتطلع إلى تعاون موسع لتصدير الكثير من منتجاتها الصناعية والمعسرية البنا.. تحقيقاً لهذه الغاية.

ومن جانبنا فإننا ننقم هذا الاحتياج ونتجاوب معه.. وبالتالي فإن الزيارة ستشهد عقد سلسلة من الاتفاقيات الثنائية ذات الطبيعة الاقتصادية والاستثمارية. لكن الزيارة لن تخلو من تناول جانبين هامين أحدهما ذو بعد سياسي والآخر أمني..

وسوف تتعق هذه الزيارة للبلدين فرصة حقيقية لتبادل الخبرات والتجارب والتأسيس لتعاون مختلف الملامح.

فالعلاقات بين البلدين لم تكن لي ما قبل هذه الزيارة بمستوى القرات والخصائص المتعامدة للبلدين، فما بيننا وبين ماليزيا الكثير من الملامح المشتركة..

اسلامياً.. تعتبر ماليزيا من بين أكثر الدول الاسلامية المعجدة عن منطقتنا شعبياً.. متمسكاً بالعقيدة والتزاماً بالثقافة الاسلامية، وامتظافاً في أداء الشعائر، ولدى ماليزيا تجربة ثرية في التعامل مع حاجتها وتأمينهم لأداء الفريضة والعمرة بصورة تفوق خبرات وتجارب واعاد اي دولة اسلامية اخرى.. ويمكن للدول الاسلامية الاخرى ان تستفيد من تجربة ماليزيا.. وربما يستطيع البلدان صياغة نمط جديد من التعاون والتنسيق لأفضل الطرق المؤدية الي تأهيل حجاج الدول

الاسلامية لأداء الفريضة على أكمل وجه.. كما ان بإمكان البلدين ان يبلورا تحركاً اسلامياً مشتركاً لتبني مقررات قمة مكة الاسلامية الاستثنائية السادسة والعشرين سواء فيما يتصل بالعمل الاسلامي الحديث لتطوير آليات عمل منظمة المؤتمر الاسلامي، او ما يرتبط بمواجهة الإرهاب بكل اشكاله والوانه، او ما يتعلق منه بدعم جهود مجمع الثقة الاسلامي وتطوير رؤاه الفقهية في الاتجاه الذي يرسى قوايت العقيدة وسماحتها وافتتاحها وتعاملها مع ثقافات العالم وتحديات العصر..

ومن المتوقع ان تشهد اوجه التعاون

بدور متكافئ ومتوازن في ضبط العلاقة الحساسة مع البلدين.

هذا الحضور الأمريكي مع الجانبين، تدركه المملكة وتدرك ان مآكلها ان تلعب دوراً آخر أكثر تعادلية وتوازناً ربما يستمر عنصر الثقة الهندية الباكستانية في خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله شخصياً لا سيما ان للبلدين مصلحة حقيقية في القبول بجهود المملكة التوفيقية بينهما.. وفي اقامة شراكة ثلاثية متينة تجمع مصالحهم معاً.. وتسهم في القيام بجهود مشتركة على كل الساحات لا سيما الامنية والسياسية والاقتصادية.. وهذا يؤسس لمنظ جديد وغير مسبوق لعلاقة محورية.. تقوم على المصالح المشتركة وترتكز عليها.. وتستبعد التوقف عند الاسباب التي تؤثر على العلاقات المثالية.. وتستبدلها بتوسيع دائرة التعاون وتضييق دائرة الاختلاف بقدر الامكان.

أما بالنسبة للجانب الثاني، فإن الهند قد عبرت عن تقديرها الكبير لخادم الحرمين الشريفين لمشاركتها في واحدة من أكبر المناسبات وأقربها الي الانسان الهندي.. في الوقت الذي جسدت مشاركة الملك لهم معنى الاحترام الذي تحمله المملكة للهند وشعب الهند وتاريخ الهند وحضارة الهند.

*** وماليزيا: المارد الجديد:

تعتبر ماليزيا فارس رهام متميز.. كأحد أبرز التسمور الاقتصادية في القارة الآسيوية.. ونموذج التحديث في الادارة وهيكله النظام الاقتصادي على حد سواء.. ولا شك ان هذه التجربة المضمرة جانبية لكل الدول الطموحة ومنها المملكة.. لما يجتمعها بهذا البلد من خصائص مشتركة بعضها روحي ثقافي وبعضها الأخر تجاري اقتصادي والمحفز الثالث سياسي أممي متعاظم.

ولن نخش المملكة جهدا في هذا الصدد وغيره لا سيما ان بإمكان البلدين معاً.. وفي ظل وفاقهما المرتقب ان يلعبا دوراً أساسياً مشتركاً في مواجهة الإرهاب الذي يحاول أن يستغل الفجوات الفتوحة في العلاقة بين البلدين الشقيقين الجارين لضربهما ببعضهما في العمق.

ذلك ان المعلومات المتوفرة تؤكد بان تنظيم القاعدة يسعى الي استعمار الاجزاء الخلافية بين البلدين للنفوذ الي العمق الهندي.. واستيطانة لضرب باكستان في الصميم وان كان الاضدقاء في الهند متبئين لهذه المسألة وحزيرين من التوسع في التعامل مع عناصرها، لارآكهم عدم سلامة النوايا التي يحملونها للبلدين والشعبين وهي تتنقل من قاعدة « فرق تسد» والعمل على تغذية حالة الكراهية وتأجيج الصدام واللعب على الوتر الحساس لا سيما بالنسبة لقضية كشمير. لكن الطرف الناحض الغائب على طاولة المباحثات هو الطرف الأمريكي الذي يسعى الي تعادلية سياسية في العلاقة مع كل من البلدين الشقيقين الجارين..

فهي من ناحية ترتبط بصورة عضوية وشراكة حقيقية مع الباكستان ترفض علاقات استراتيججية ذات ابعاد دينية وسياسية واقتصادية واسعة، في الوقت الذي يدركون فيه أهمية الهند، وحساسية الوضع الخاص بتوسعيها في إنتاج القدرات النووية، وما قد يؤدي اليه ذلك من تعقيدات امنية خطيرة.. ويحاولون في نفس الوقت ملامته الهند.. وتحديدها.. من جراء العلاقة الامريكية الباكستانية المتميزة هذه التعادلية الدقيقة.. مكنت الولايات المتحدة الامريكية من ممارسة ضغوط كبيرة على باكستان في وقت من الاوقات، كما جعلتها تحذ من تقاطع وتطور الوضع على الجانب الهندي مع باكستان بحيث بدت وكأنها تقوم

الاقتصادي بين البلدين -إثر هذه الزيارة - دفعة قوية غير مسبوقه، فالمملكة لديها برامج استثمارية واسعة، ويمكن لرأس المال الماليزي ان يستثمر في المملكة بشكل واسع وان يستفيد من الفرص المتاحة سواء في مجال التعدين او الصناعات التحويلية (البتروكيماوية) او الغاز الطبيعي وسواها..

وسوف تعطي المملكة للاستثمارات الماليزية فرصاً عديدة تنقرر من خلال الاجتماعات الموسعة التي سيعقدھا رجال الاعمال المراقبون للزيارة بمنظراتهم الماليزيين، بما يحقق أهداف الشراكة التجارية الواسعة لتلدين مهمين وعرضيين في منظمة التجارة العالمية.

وبالإضافة الى تنشيط لجان العمل المشتركة فإن الرياض ستشهد زيارات عديدة لوزراء ماليزيين مختصين ورجال اعمال ومستثمرين كباراً للاطلاع عن كثب على الفرص الاستثمارية الموسعة هذا.. وبالمقابل فإن الماليزيين يملكون خطأً وبرامج استثمارية طموحة في بلادهم المتميزة بتطبيقات اقتصاديات السوق بمستويات عالية من التثنية والتفنيذ عبر اسواق مفتوحة تماماً ومتنوعة المنتجات وغزيرة ايضاً.

وسوف يتوج البلدان تعاونهما بالبحث في خطوات العمل المشتركة على الصعيدين السياسي والأمني بصورة افضل مما هو قائم وموجود، إذ لاحظ البلدان ان مستويات التعاون دون مستوى أهليتهما وخصائصهما المشتركة وأوجه تعاونهما الملائمة والطبيعية.

ماليزيا من جانبها تريد لمتنجاتها المختلفة ان تدخل الي المملكة وفق معايير الدولة الاولى بالرعاية، وليس لدى المملكة اي مانع في هذا الإتجاه، ما يفتح الطريق الي الاتفاق على هذا التعاون المتبادل وفقاً لهذه الترية.

وقد لا يمضي وقت طويل على بلورة برنامج شامل للتعاون الاستراتيجي المتعدد الأغراض بين ماليزيا والمملكة يكون نموذجاً يحتذى في التنوع وتبادل المنافع والاستفادة من الزايات المتاحة..

« وبباكستان.. على خط المواجهة.. لكن ما يجنح المملكة والباكستان، يمثل نموذجاً للعلاقات المتميزة والقائمة على توافق تام في الرؤى والمصالح والتوجهات فالبلدان مستهدفان بصورة اساسية من قبل الارهاب وتحديداً من قبل منظمة القاعدة.. ولهما مصلحة مشتركة وحيثية في تطوير اوجه التعاون وتبادل المعلومات والخبرات في هذا المجال.. والبلدان يلتقيان كثيراً في اوتوئهما.. ووساطتهما.. وخطتهما لمناوة الارهاب والضيق عليه، واستئصال رؤوس القنطة الكامنة وراءه..»

وسوف تؤدي هذه الزيارة الى مراجعة أليات العمل وادواته بحيث تحقق نتائج افضل لمواجهة النداء الأخطر على الانسانية..

ومن المتوقع ان تسفر هذه الزيارة عن مراجعة جادة.. للتحارب والخبرات المكتسبة وصولاً الى رسم استراتيجية مشتركة للحرب على الارهاب وتحجيف مشابره المalleة والثقافية واعداد البلدين اعدياداً صحيحاً لتقبل المفاهيم العصرية، والاندماج بصورة افضل في المجتمع الانساني والاستفادة من القيم الإسلامية التي تحث على احترام الانسان وتكريمه.

بعيداً عن التشدد والإنغلاق.. وهناك مجال آخر لا تقل اهميته.. سيشهد تطورا أوسع عقب هذه الزيارة، هو مجال التعاون العسكري وتبادل الخبرات ارتكازاً الي التراكم التاريخي لعلاقات تبادلية متينة في هذا الجانب..

وقد ائتمت الأحداث والتطورات ان تعاون المملكة وباكستان عسكرياً كان مفيداً للغاية، وان القيم والمفاهيم العسكرية المطبقة في البلدين متطابقة سواء من حيث التخطيط او البرامج او الامداد والتجهيز ومن حيث القدرات والامكانيات والاستخدامات المختلفة.

وسوف تشهد المرحلة القادمة ايضاً تنسيقاً وتعاوناً أكبر وفق أليات جديدة جرت لراستها والتحصير لها في الأوتة الاخيرة ومن خلال خبراء عسكريين على اعلى المستويات.. تمهيداً لترجمة هذا التوجه الي برامج قابلة للتفنيذ خلال الاشهر الستة القادمة..

وبالرغم من ان الجانب الأمني يقبل على التعاون بين البلدين.. فإن الباكستان ستستفح الي محصلة زيارة الملك عبدالله للهند.. وما توصل اليه الجانبان من توافق يمهدها لانضمام باكستان الي الرؤية المشتركة المطروحة للبحث بين العواصم الثلاث للخروج بجهد مشترك.. وتعاون حقيقي ملموس يسوي العندين من القضايا او يفتح الطريق على الأقل بصورة جدية لتعامل أكثر جدية لا سيما بالنسبة لقضية كشمير، وقضية القدرات النووية وسباق التسلح بين الهند وباكستان وهو ما تحاول المملكة ان تخفف من حدته، وتحوّله الي ارضية مستقرة للسلام والحب والتعاون بين البلدين الشقيقين الجارين.

على ان الجولة في مجملها.. وهي تأتي كأول تحريك للملك عبدالله الى هذه الدول بعد توليه مقاليد الحكم في المملكة.. ستتميز بأنها تتخطى الزيارات البروتوكولية المألوفة بين القادة والزعماء الى بناء علاقات متميزة.. ومتنوعة.. وشاملة.. وذات منطلقات استراتيجية على محاور رئيسية هي:

- استخدام كافة الطاقات والامكانيات المتاحة في بلدان الشراكة الاربعة لخدمة اقتصاد قوي وقادر على التعامل مع الغير وفقاً لمقتضيات الانضمام لمنظمة التجارة العالمية.

- دمج التعاون الامني بالاقتصادي بالثقافي برباط وثيق من الثقة.. والرغبة في مواجهة الاخطار والتحديات بقوة اربع دول.. وليس بقوة كل دولة على حدة.

- تأكيد العمل والتعاون المشترك على مواجهة الازمات.. وتطوير الاخطار الناجمة عن سباق التسلح في المنطقة وتوظيف الطاقات المشتركة في الاتجاه الذي يقلص الفجوة في ميزان التجارة البحرية وتوسيع نطاق الاستثمارات المتبادلة وفق مزايا الدولة الاولى بالرعاية.

* وبكل المقاييس فإن الجولة على درجة قصوى من الامنية لئلا يؤولت لشراكة ذات طبيعة استراتيجية فحسب، وإنما لأنها توفر جسوراً مشتركة للتعامل مع دول العالم الأخرى لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية ودول المجموعة الأوروبية.. وليس العكس.

وسوف تتيح الزيارة فرصة حقيقية لتفعيل برامج التعاون والاستثمار المشترك بين البلدين عبر تطوير لجان العمل وتحريك الآليات المطبقة وابتكار آليات أخرى أكثر حيوية لا سيما في مجال استخدام العمالة الباكستانية الى المملكة وتوسيع قنوات الاتصال، وتبادل السلع والمشاركة المزبوجة في الاستثمار لكلا البلدين.

ومن المؤكد ان باكستان تحظى بأولوية مطلقة في التعاون بين البلدين وتوسيع نطاق الاستثمارات المتبادلة حيث سيتوسع البلدان في اقامة المزيد من المشاريع المشتركة برأس مال سعودي باكستاني.

وتطلع باكستان الى الحصول على مزيد من التسهيلات لتنمية التصدير الى المملكة وتوسيع نطاق السوق السعودية امام المنتجات الباكستانية.. وهو ما سوف يجتذبه رجال الأعمال السعوديون مع نظرهم الباكستانيين مع دعم القيادة لهذا التوجه وتشجيعه، واستعداد الدولتين لتقديم كل التسهيلات في هذا الاتجاه.

وسوف تلبي باكستان كافة احتياجاتها من النفط السعودي وبما يتناسب مع صداقة البلدين الحقيقية والتميزة.. وسوف يجد الوفد السعودي نفسه متخمساً في برنامج اجتماعات موسع مع نظرائهم الباكستانيين من أجل التوصل الى تدارس جاد للمشكلات والمعوقات.. وتخزين أوجه التعاون بشكل متميز بين البلدين.
